

هل تعود السيادة الويستفالية؟.. كورونا وما بعد نهاية الحدود السياسية
Corona and the post-Political borders World.

يحيى بوزيدي¹، جامعة جيلالي ليايس، الجزائر

Bou_yahia@hotmail.com

تاريخ القبول: 2020/06/06

تاريخ الإرسال: 2020/05/06

ملخص:

فرضت جائحة كورونا على دول العالم القيام بإجراءات عديدة لحماية شعوبها من الوباء كان أبرزها غلق حدودها السياسية، وغيرها من السياسات التي سيكون لها تأثيرات على "الدولة" عموماً في المدى المتوسط والبعيد. تبحث الدراسة هذا البعد من أزمة الوباء العالمي، وترصد العلاقة بين الوباء والحدود السياسية، وهي تجادل بأنه أعاد للدولة ممارسة الكثير من الوظائف التي تآكلت بفعل العولمة.

الكلمات المفتاحية: كورونا - الحدود السياسية - الدولة - السيادة -

الأمن.

Abstract:

The Corona virus pandemic has pushed governments all over the world to come up with new measures aiming to protect their populations. Closing the political borders is the most prominent among all of these measures, which include other procedures that may have implication on "the state" in the mid-and long terms. The study tackles this dimension of the international pandemic and discovers its relationship with political borders .it argues that the pandemic brings back to the "state" some of its functions which had diminished due to globalization.

Keywords: Corona, Political borders, State, Sovereignty,

¹ - المؤلف المراسل

Security.

مقدمة:

تعبير حرية واتساع وسرعة حركة البشر عبر العالم عن أحد أبرز التجليات الايجابية للعولمة بفضل تطور تكنولوجيات النقل والاتصال، غير أن ذلك في المقابل كان أيضا عاملا ميسرا ومسهلا لانتشار الأوبئة، وانتقالها بشكل أسرع، فالجديد الذي رافق "وباء كورونا" أنه جاب مختلف دول العالم بشكل سريع، على عكس أوبئة أخرى قديما أو حديثا؛ كالإيبولا والملاريا التي بقي انتشارها محصورا في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، وترتبط بخصوصيات مناخية، وظروف اجتماعية، كما أن هذا الفيروس لم يصدر من الدول المتخلفة التي تعد الأوبئة أحد السمات الدالة على تخلفها، وإنما من دولة تصنف كخليفة مرتقب للقوة العظمى في العالم. والأهم أن أضراره طالت الدول المتقدمة، وعلى غير العادة أضحت القارة الأوروبية بؤرة انتشار الفيروس على حد تعبير منظمة الصحة العالمية، وسجلت أكبر أعداد حالات الإصابة والوفيات فيها، على غرار ما حصل في إيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا. كل هذا دفع جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد من انتشار الفيروس، كان أهمها فرض عزلة عن محيطها الخارجي بخلق حدودها السياسية بشكل شبه كامل.

خلق الحدود السياسية ومباشرة الدول للكثير من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس بين مواطنيها أعاد النقاش حول العلاقة بين العولمة والحدود السياسية خصوصا والدولة عموما، فهناك اتجاه مسيطر يتحدث عن نهاية الحدود السياسية بفعل العولمة التي تتوسع تدريجيا حتى تنتقل إلى نموذج تزول فيه الدول والحدود السياسية كليا، بينما الاتجاه المعارض يؤكد على أن تأثيرات العولمة لن تبلغ هذا المستوى، وأن الدولة والحدود السياسية تمتلك الكثير من القدرات التي تؤهلها للاستمرار. وانطلاقا من هذا الجدل والتطورات التي أحدثها الوباء تطرح الدراسة الاشكالية التالية:



- كيف ستؤثر جائحة كورونا على التغييرات التي أحدثتها العولمة في الحدود السياسية؟

يتفرع عن الاشكالية الأسئلة التالية:

- ما انعكاسات العولمة على الحدود السياسية؟

- ما انعكاسات جائحة كورونا على الحدود السياسية؟

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها أن الأزمات الكبرى -على غرار وباء كورونا- تساهم في عودة وظائف الحدود السياسية التي تأكلت بفعل العولمة.

المحور الأول: العولمة ونهاية الحدود السياسية

اقتترنت الحدود السياسية بالمجتمعات البشرية منذ العصور القديمة، وتطورت من نماذج بسيطة جدا لا يكاد يلتمس لها أثر مباشر؛ حينما كان الانسان يعيش في مجتمعات صغيرة جدا تتمحور حول العائلة، والقبيلة تفصلها عن قبائل أخرى مسافات كبيرة تتصارع بين الفينة والأخرى على مناطق الصيد أو الرعي، لتنتقل إلى شكل أكثر نضجا مع استقرار الانسان قرب ضفاف الأنهار، واكتشافه للزراعة، وظهور المدن، وما رافقها من تقدم على مستوى الممارسة السياسية ببروز الممالك، وتطورها إلى امبراطوريات خاضت حروبا طويلة جدا مع نظيراتها، كانت الفواصل بينها مناطق شاسعة عرفت بالتخوم، والتي تقلص حتى تصل إلى الأسوار المحيطة بمدن الملوك، والأباطرة، والتي كانت آخر خط حدود سيادي بالمفهوم الحديث. واستمر الوضع على هذا الحال وصولا إلى تأسيس الدولة الوطنية في معاهدة "ويستفاليا"، وابتداع مصطلح السيادة الذي أعطى مفهوما عمليا جديدا للحدود السياسية (برتران و دومينيك، صفحة 80)، وقلص من التخوم، ومما ساعد على تطور هذه الظاهرة التقدم الذي عرفته العلوم خاصة في مجال تصميم الخرائط، لتترسخ في بدايات القرن التاسع عشر الدولة القومية عبر النظام الأوروبي (برانش، 2017، صفحة 48). وصولا إلى القرن العشرين الذي قسمت فيه كل الأرض شبرا شبرا بين الدول، وأصبح مفهوم الحدود أكثر دقة. (بوزيدي، 2019، صفحة 81).

لم تتوقف المجتمعات البشرية عند الدولة الوطنية فهي في تطور مستمر تعكسه ظاهرة العولمة التي أنتجت وقائع جديدة على الأرض؛ دفعت لمراجعة العديد من المفاهيم، ومن بينها "الدولة الوطنية"، و"الحدود السياسية"، فقد اقترنت العولمة بأحاديث النهايات، ومنها نهاية الجغرافيا، ونهاية الدولة، وبالتالي نهاية الحدود السياسية، كونها (أي العولمة) أفرزت تأثيرات على الدولة من مختلف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، نجم عنها جملة من التحديات على الحدود السياسية أدت إلى تآكلها، فالعولمة تؤدي إلى اللأقلمة؛ لأن الظواهر الاجتماعية التي كان من المفهوم أنها محتواه أو مقيدة من قبل الهياكل الإقليمية (القومية في العادة)، لم تعد الآن محاطة بالسهولة نفسها من جانب هذه الهياكل. ومن هذا المنظور أوجدت العولمة "عالمًا بلا حدود". (ديلاني، 2017، صفحة 93).

تجلت أهم مظاهر نهاية الحدود السياسية بدوبانها في سيل عارم من تدفق المعلومات الإلكترونية وغيرها، الأمر الذي أزال شروطا مسبقة مهمة لمزاولة سيادة فعالة فوق أراضي دولة، (برجنسكي، 2004، الصفحات 17 - 18)، وفي تراجع قدرات الدولة على إصدار الأحكام وتطبيقها، من الناحيتين القانونية والعملية؛ حيث لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا، (بيليس وستيف، 2004، الصفحات 43 - 44)، وانسحابها أيضا من المشهد الدولي لمصلحة المنظّمات الما فوق قوميّة، ولمصلحة الدفوق العابرة للأوطان وللقوميات، (برتران و دومينيك، 2016، صفحة 84)، لأن العولمة أحدثت توسعا كبيرا في تنظيم ما فوق الدول من خلال ما اصطلح عليه بوكالات نظام الحكم العالمي، (بيليس وستيف، 2004، صفحة 55)، ومن الناحية الاقتصادية نجم عن التشبيك الاقتصادي تطورات أفضت إلى تصور يرى أنه لم يعد للاقتصاديات القومية المتميزة، ومن ثم للاستراتيجيات المحلية للإدارة الاقتصادية القومية على نحو متزايد ما يبرر وجودها. (هيرست و جراهام، 1999، صفحة 03). وبذلك وضعت كل هذه التطورات الدولة بشكل عام والحدود السياسية بشكل خاص على المحك، فإن بقيت الدولة ككيان قادرة



على الصمود والاستمرار فإن وظائف الحدود السياسية تراجعت بشكل كبير جدا.

المحور الثاني: عالم مغلق.. كورونا وأسوار السيادة

بات "وباء كورونا" أكبر خطر يهدد البشرية نظرا لسرعة انتشاره، وعجز المختبرات العلمية عن صناعة لقاح له، وحاجتها لأشهر أو سنوات لتحقيق هذا الهدف. نتيجة لذلك سارعت الكثير من الدول لاتخاذ اجراءات وقائية لمنع تفشي الوباء، وكان في مقدمتها العزلة التامة التي اقتضت غلق حدودها السياسية، وتوقيف الرحلات الجوية، فقد توقف انتشار الفيروس على الإجراءات التي تتخذها الدول لعزل نفسها، وكلما تأخرت في ذلك كانت مخاطره تتضاعف أكثر. وبعد تردد الحكومات عن اتخاذ قرار بهذا الحجم لما يترتب عنه من خسائر اقتصادية لكن موازنتها مع التكلفة الصحية، وأرقام الوفيات الكبيرة، حثت جلها على فرض "حصار ذاتي" جعل نفاذية الحدود محصورة على نطاق ضيق يشمل الضروريات التجارية، والصحية، والمواطنين العالقين في مطارات الدول الأخرى، وهذه تكاد تكون المرة الأولى منذ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة وقرار القانون الدولي بالحدود السياسية، التي تحترم فيها السيادة؛ حيث انشغلت كل دولة بمشكلاتها، وتوقفت الحركة عبر الحدود بين دول العالم. كل هذه الاجراءات المتخذة يمكن اعتبارها حالة مؤقتة وعابرة سرعان ما ستزول بتراجع الفيروس، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن استبعاد الآثار المترتبة عنها، لأن مما قد ينجم عن الوباء هو إحداث المزيد من التشققات في أطروحة العولمة، وإعادة التوكيد على سلطة ومصالح الدولة القومية، وقيمها الخاصة بها، الاتجاه الذي أخذت بوادره في الظهور منذ سنوات قبل الوباء (للدراستات، 2020، صفحة 07). وتتمثل أبرز مظاهر هذه العودة للدولة والتراجع للعولمة فيما يلي:

- الوظيفة الأمنية

أظهرت "جائحة فيروس كورونا" بناءً على الاجراءات أعلاه أن الدولة لايزال منوطا بها القيام بأدوار أساسية ليس من اليسير الاستغناء عنها، وأنه في حالة

الأزمات لا بد من سلطة تملك القوة والقدرة على فرض الحلول الناجمة لمجابهة الأخطار. لقد استخدمت الدول مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات القانونية، بما في ذلك الاحتجاج بتدابير الطوارئ المخصصة عادة لوقت الحرب، وخوف المواطن على نفسه في هذه المعركة الجديدة ضد فيروس غير مرئي، جعله مضطرا إلى الاعتماد بشكل أكبر على الحكومة كمنظم ومقدم للخدمات الأساسية، وبهذا أعاد الوباء تفعيل الوظيفة الأمنية للدولة، وتحركت الحدود باتجاه الخارج من خلال الإجراءات الاستباقية للوقاية من الفيروس بفحص المواطنين في البلدان التي يريدون القدوم منها، وبالتالي لم تعد الحدود حاجزاً ثابتاً، بل أضحت هيكلًا قانونياً متقللاً ورشيقاً ومتطوراً ومتغيراً (Shachar, 2020).

والجزئية المهمة في هذا الإطار أن الدول يمكن أن تحتفظ بتلك الإجراءات الاستثنائية وتدخلها ضمن منظومتها الأمنية، ففي العلاقة بين الأزمة ومؤسسة الدولة غالبا ما تخرج الأخيرة من فترات الأزمة أكثر قوة وقدرة على السيطرة والتحكم؛ ويزداد بالتالي، اعتماد الشعب عليها، وتطلعها لقدراتها الحمائية في فترة التأزم والحرب والتهديد المقبلة. (للدراستات، 2020، صفحة 07). وهذا ما يذهب إليه أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، "ستيفن والت"، الذي يرى أن الحكومات لن تكون مستعدة للتخلي عن السلطات التي أصبحت بين أيديها بعد مرور الأزمة (التحرير، 2020).

ما يعني أن الحدود لا تتلاشى بل تتحول، ولكن ليس في الشكل العابر للحدود والمفتوح والمتسامح الذي توقعته نظريات زوال الدولة أو ما بعد ويستفاليا (Shachar, 2020). وفي هذا السياق أيضا رغم التأثيرات السلبية التي أحدثتها التكنولوجيا على الدولة إلا أنها في المقابل منحتها أدوات مهمة للعودة لممارسة وظيفتها الأمنية بشكل أكبر من المراحل السابقة، ففي إطار مواجهة الوباء لجأت الحكومات إلى عمليات الرقابة باسم مكافحة الفيروس ومن أبرز مظاهر هذه الرقابة تقنيات تحديد المكان بدقة عالية، وتكنولوجيا التعرف على الوجه، التي يمكن إعادة استخدامها في أهداف أخرى لتنفيذ أجناسات سياسية، وهي في المحصلة الأخيرة تعمل على الحد من الحريات الشخصية؛ لأن



ملاحقة كامل السكان قد تفتح الباب أمام أشكال جديدة من غزو الحريات الشخصية على يد الحكومة، وتجعل من أدوات الرقابة وسيلة للسيطرة الاجتماعية وتحويل تكنولوجيا الأمن ضد مواطنيها، والمعضلة تكمن في عجز الرأي العام عن مواجهة الممارسات التي تقوم بها الدولة، كون مبرراتها تنطلق من المصلحة العامة (درويش، 2020).

الوظيفة الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد أكبر المتأثرين بالوباء بعد أن شلّ حركته في العالم مما أدى إلى انهيار أسعار البترول في أواخر شهر أبريل 2020، وكانت الدول مخيرة بين استراتيجية "مناعة القطيع" التي تترك الحياة تسير بشكل طبيعي لضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية وتجنب الخسائر الكبيرة التي قدرت بمليارات الدولارات، وفي المقابل تفسح المجال لانتشار الوباء إلى غاية اكتساب المواطنين مناعة ضده، ثم تراجع بفعل العوامل الطبيعية أو صنع لقاح، غير أن التكلفة البشرية لهذا الخيار دفعت الحكومات التي كانت تسير عليه إلى التراجع، وانتهاج استراتيجية تقدم الحياة البشرية على المصلحة المادية، وأوقفت كل الأنشطة ومن بينها الاقتصادية.

وفي هذا السياق تبين أن حرية التجارة والتقل التي كان يرى البعض أنها حق لا يمكن التنازل عنه؛ سرعان ما وجدت نفسها مقيدة بشروط تقتضيها المصلحة العامة التي تحددها الدولة دون غيرها، والجميع يتوجب عليه الانصياع لقراراتها تجنباً للكارثة. ومثل هكذا قرار يستحيل أن تقوم به الشركات التي ستبقى مصالحها الموجه الأساسي لسلوكياتها بغض النظر عن آثارها على الشعوب، وللخروج من المخاطر التي تهدد الكثير من المؤسسات في ظل الركود الاقتصادي سيكون القرار للحكومات التي تمتلك القدرة على انتشار المؤسسات الاقتصادية.

من هنا يرى الباحث الاقتصادي علي صلاح أن هذه الأزمة ستدفع نحو دور اقتصادي أكبر للدولة، فقد تضطر الحكومات في بعض الدول إلى شراء بعض الأصول والشركات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركات

قابضة تابعة لها ، وذلك بسبب تعرض الكثير من الشركات الخاصة للإفلاس؛ الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي ، ويدفع نحو تفاقم أزمات البطالة والفقير. وقد كان هذا من ضمن توصيات صندوق النقد الدولي لمنع تفاقم الأزمة على عكس قناعاته وسياسات عمله التي تقوم على الخصخصة. (صلاح، 2020، صفحة 05). وقد باشرت العديد من الدول إجراءات للحد من الكارثة الاقتصادية من خلال تخصيص مبالغ مالية كبيرة قدرت بمليارات الدولارات لإعانة المؤسسات والمواطنين على حد سواء، بهدف إعادة تحريك عجلة الاقتصاد، وضمان استمرار تدفق السيولة المالية، مثل هكذا سياسات من الصعب للغاية حصولها من طرف آخر غير الدولة ما يعزز من حاجة المجتمعات لها بغض النظر عن تحفظاتهم عليها من جوانب أخرى.

هذا على مستوى الدول وعلاقتها بمؤسساتها داخليا ، أما خارجيا وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية فيتوقع أن التغييرات ستعيد توزيع سلاسل الإمدادات، عبر صياغة نموذج جديد لتخصيص الانتاج بين الدول، بما يقلل الانكشاف على العالم الخارجي، ويجنب نقاط الضعف في السلاسل القائمة حاليا. وسيكون تركيز الحكومات منصبا على اقتصاداتها الوطنية في المقام الأول، مع المحافظة على قدر من العلاقات مع العالم الخارجي. (صلاح، 2020، صفحة 17).

- الهوية الوطنية والهوية ما بعد الوطنية

تسبب غلق الحدود السياسية ووقف الرحلات الجوية في مشكلة بالنسبة للمواطنين الذين باتوا عالقين في المطارات بين مختلف الدول، وتكررت مناشداتهم لحكوماتهم لإجلائهم بشتى الطرق. أظهرت هذه القضية أن الإنسان الذي يجوب العالم، ويمكنه التنقل عبر القارات في بضعة أيام؛ يبقى في النهاية منتميا لدولة يحمل جواز سفرها، هي من تتحمل مسؤوليته، وبهذا يتبين أن فكرة المواطنة ما بعد الوطنية ليست بتلك الصورة المتخيلة في الأدبيات السياسية المناصرة للعولمة، فكل إنسان كان يفكر كمواطن يحتمي خلف الدولة التي يحمل جنسيتها، وبالتالي فإن الهوية الوطنية التي يفترض أنها تأثرت



بفعل العولمة التي تدفع إلى تجاوزها نحو هوية أخرى ما بعد وطنية؛ (الصادقي، 2007)؛ ليست بذلك الرسوخ المتصور، لأن الأزمة بيّنت حدود هذه الهوية الجديدة التي يصعب عليها الصمود أمام أزمات قوية. وفي ظل التوقعات بأن تؤدي التغيرات الحالية إلى الحد من حركة التنقل المادي بين الدول، خصوصا ما يتعلق بحركة البشر باعتبارها السبب الرئيسي لانتشار كورونا بهذه السرعة (صلاح، 2020، صفحة 17)، وترجيح أن تأثير فيروس كورونا سيعزز ويعمق التوجّه نحو سياسات الأبواب والحدود المغلقة، وتعاضم الشعور العام بعدم الثقة (الشرقاوي، 2020، صفحة 05)، فإن كل هذا سيصب في النهاية لصالح الدولة، وتراجع فكرة البديل عنها، والانتماء لغيرها، لأن الجائحة وفق "ستيفن والت" ستقوي وضع الدولة، وستعزز الانتماء الوطني، ويتوقع أن يحدث تراجع في مستوى العولمة، وأن يشرع المواطنون في الالتفاف حول حكومات بلدانهم لحمايتهم (التحرير، 2020).

هذا الاتجاه ليس بجديد؛ فمنذ سنوات تزايد الخطاب المنكفي على الذات، والرافض للآخر في الكثير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، عكسه صعود التيارات اليمينية في الانتخابات، والتي تبنت سياسات تحد من الهجرة، ناهيك عن أشكال العنف المادي والمعنوي ضد المهاجرين (محررون، 2018)، وقد استغلت هذه الاتجاهات وباء كورونا لمواصلة نهجها، وعملت على توظيفه سياسيا لتسريع تنفيذ أجندتها، وتحميل المسؤولية لخصومها السياسيين، ففي أوروبا وصف رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان في 13 مارس محاربة COVID-19 بأنها "حرب على جبهتين" حيث "جبهة تسمى الهجرة"، والأخرى تنتمي إلى "الفيروس التاجي". واستخدمت الحكومة اليونانية الأزمة لدفع الخطط الرامية إلى نقل اللاجئين إلى "ملاجئ مغلقة"، وهي فكرة انتقدتها العديد من جماعات حقوق الإنسان في الماضي على أنها عبث بمراكز الاحتجاز. وفي الولايات المتحدة الأمريكية استخدم ترامب هذه الأزمة للترويج لأجندة جداره الحدودي، حيث غرد يوم 13 مارس قائلا: "نحن بحاجة إلى الجدار أكثر من أي وقت مضى!". وفي الليلة التي سبقت الانتخابات التمهيديّة

الرئاسية في ولاية كارولينا الجنوبية، في محاولة لربط COVID-19 بالهجرة، قال: "إن السياسة الديمقراطية للحدود تشكل تهديداً مباشراً لصحة ورفاهية جميع الأمريكيين (Rafiq, 2020).

المحور الثالث: كورونا وتجارب التكامل الإقليمي

استطاعت الدول الأوروبية قطع أشواط كبيرة في مسارها التكاملية، وأضحى "الاتحاد الأوروبي" نموذجاً للمنظمات الفوق دولية التي قد تكون بديلاً عن الدولة الوطنية في المدى المتوسط والبعيد، وتسعى العديد من المنظمات الإقليمية في مختلف القارات لمجاراته، غير أن هذا النموذج يشهد في السنوات الأخيرة انتكاسات عديدة لعل أهمها خروج بريطانيا منه، والخلافات بين أعضائه حول سياسات الحدود بسبب أزمة اللاجئين السوريين خصوصاً، والهجرة غير الشرعية عموماً. (المحرر، 2020). وقد جاء وباء كورونا ليفاقم من مشكلات الاتحاد الأوروبي والتي كشفت عنها طريقة إدارته للأزمة، وبكل تأكيد سيكون لما يحصل للاتحاد الأوروبي ارتدادات ستصل آثارها لتجارب التكامل الإقليمي في القارات الأخرى، كما ستعيد النظر في فرضية استبدال الدولة بالمنظمات الإقليمية التي يطرحها بعض أنصار المدرسة الليبرالية. "ندرك اليوم أن التضامن العالمي هو أمر غير موجود، التضامن الأوروبي غير موجود لقد كان قصة خيالية على الورق." (بيتس و بول، 2018). بهذه الكلمات عبّر الرئيس الصربي "الكسندر فوتشيتش" عن خيبة أمله من الاتحاد الأوروبي الذي لم يقدم أي مساعدات صحية لغير الدول الأعضاء من الاتحاد؛ بينما كان سابقاً يغري الدول الأوروبية غير المنتمية له بما يمكن أن تُحصله من امتيازات في حالة الانضمام إليه. هذا الموقف ستكون له بكل تأكيد تداعياته على مستقبل الاتحاد الأوروبي إذ من الصعب عليه اقناع دول أوروبية أخرى دخوله لاحقاً، خاصة مع اغتنام الصين الفرصة وتقديمها كل المساعدات لصربيا بما في ذلك الطواقم الطبية.

داخلياً؛ حاول الاتحاد تنسيق جهوده باتخاذ بعض الإجراءات لضمان سلاسة الحركة عبر حدوده من خلال مطالبة دوله ببعض الإجراءات التي تزواج بين



السلامة الصحية والمصالح الاقتصادية على غرار تخصيص ممرات خضراء لضمان استمرار تدفق السلع، وعدم تقويض تدابير الرقابة؛ استمرارية النشاط الاقتصادي وسلاسل التوريد، تمكين السفر المهني لضمان نقل البضائع والخدمات، وإخطار لجنة الحدود والدول الأعضاء بقيود النقل المخطط لها مسبقا، وإخضاع منطقة شنغن لفحوصات منتظمة في نقاط العبور الحدودية، وغيرها من الإجراءات (COMMISSION, 2020).

ولكن مع هذا تميزت التدابير التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي في الكثير من أوجهها بالفردانية؛ فحرية المرور عبر الحدود التي كانت من أبرز سماته لم تعد كذلك خلال أزمة كورونا؛ حيث أقدمت كل الدول على غلق حدودها منعا لانتشار العدوى، وهي تسخر مواردها لشعبها، وكل دولة تخوض المعركة بمفردها، فنظرا لمخاطر انتشار الفيروس أضحت كل الدول تفكر في نفسها كما يفعل المواطنون داخلها الذين تهافتوا على الأسواق، والمراكز التجارية، لادخار ما يمكن تحصيله من مواد.

أمام هذا الوضع تراجع التعاون والعمل بين الدول في الاتحاد الأوروبي، والذي وضع في اختبار حقيقي حينما احتاجت دوله لكميات كبيرة من المعدات الطبية الموجهة لمكافحة الفيروس، فقامت الحكومات بما يشبه عمليات "التأميم" مانعة تصديرها للدول الأخرى ضاربة بذلك حرية التجارة والتنقل بين دوله، وتبين أنه لازال أمامه الكثير لصياغة منظومة شاملة تستطيع مواجهة كل التحديات؛ فالنظم الصحية الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي غير مصممة لمواجهة أزمات طارئة ذات تداعيات سياسية واقتصادية. ولذلك وضعت مواجهة فيروس كوفيد 19- في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا عملية التكامل والتضامن الأوروبي أمام تساؤلات عديدة حول مدى الالتزام بتلك التشريعات والقوانين، كما كشفت عن نقاط ضعف نظم الرعاية الصحية في تلك الدول، وحجم التناقض داخل المجموعة الأوروبية واستجابتها للأزمات التي تحتاج تدخلا جماعيا، وتأسيس جهاز إنذار مبكر لمواجهة هذا النوع من التهديدات الصحية (السياسات، 2020، صفحة 10).

وبينما بذلت سابقا جهودا مضمّنية لدعم اليونان في أزمتها الاقتصادية، إلا أنه في هذه الأزمة وقفت جلها مكتوفة الأيدي أمام ما يحصل في إيطاليا بل وأغلقت حدودها معها، فقد اشتكت الدول الأكثر تأثرا بالوباء مثل إيطاليا وإسبانيا من غياب وشائج التضامن بين دول الاتحاد، بينما تتصاعد الانتقادات من دول الشمال الأوروبي لشركائها في الجنوب لضعف بنية الأخيرة المالية وتزايد المؤشرات على عجزها عن مواجهة الآثار الاقتصادية للوباء. (للدراسات، 2020، صفحة 04).

وبذلك عادت الحدود السياسية التي توهم الكثيرون أنها أصبحت مجرد خطوط رمزية، وأكثر من ذلك سجلت ردود أفعال معارضة لفكرة التكامل والوحدة الأوروبية كان أبرزها إقدام بعض الإيطاليين على إنزال علم الاتحاد الأوروبي تعبيرا منهم عن خيبة أملهم من خذلانه لبلدهم وتركهم يواجهون مصيرهم مع الوباء بمفردهم، وقد حاولت المفوضية الأوروبية استدراك أخطائها، بتقديم رئيسها أورسولا فون دير لاين، اعتذارا من روما عن التأخر في المساعدة لمواجهة فيروس كورونا، وأعلنت عن مبادرات اتخذها الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول الأكثر تضررا خصوصا إيطاليا. ورد رئيس الحكومة الإيطالية جوسيبى كونتي عليها، مطالباً بدعم أكبر، مشيرا إلى المخاطر التي باتت تهدد الاتحاد الأوروبي بقوله أنه: "ليست هناك حاجة إلى سترة نجاة لإيطاليا ولكن لقارب نجاة أوروبي قوي يأخذ دولنا الموحدة إلى بر الأمان." (برس، 2020).

تأسيسا على هذا فإنه حتى بعد انتهاء هذه الجائحة ليس من السهولة تجاوز أزمة الثقة التي أحدثها الوباء بين دول الاتحاد، خاصة مع تغذيتها من طرف اليمين المتطرف الذي سيجد فيها مستقبلا مادة انتخابية تثبت أقدامه في البرلمان الأوروبية وتمنحه فرصا لاحتلال مساحات أوسع داخل السلطة، وقد يكون من بين أولويات برنامج تلك الأحزاب الخروج من الاتحاد الأوروبي.



خاتمة:

اقتضت استراتيجية الدول لحماية نفسها من الوباء واحتوائه عزل نفسها بشكل تام، فقامت جلها بغلق الحدود السياسية، وبذلك أظهرت هذه الأزمة أن الأطروحة التي تتحدث عن نهاية الحدود السياسية تواجهها تحديات كبيرة، فقد عرف العالم في السنوات الأخيرة الكثير من المظاهر التي تعكس استمرار الدولة كنموذج سياسي رغم كل التفاعلات التي أحدثتها العولمة، من أبرز تلك المؤشرات صعود اليمين المتطرف الذي اكتسح الانتخابات في الكثير من الدول الأوروبية، وكان يستند في خطابه إلى رفض الآخر، خاصة مع أزمة اللاجئين التي شهدتها أوروبا نتيجة الأزمة السورية، وكيف أقدمت دول الاتحاد الأوروبي على غلق حدودها.

من هنا فإن الانفتاح يبقى مرهونا بالرفاه والأمن، ومع تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد المخاطر والتهديدات الأمنية بمختلف أشكالها؛ يعود كل طرف ليتخذ خلف حدوده سواء السياسية أو الثقافية أو الدينية. وأزمة كورونا لن تكون بكل تأكيد آخر أزمة يعرفها العالم، فهو مقبل على أزمات أخرى في مقدمتها الانكماش الاقتصادي والخسائر الكبيرة التي تكبدتها اقتصاديات الكثير من دول العالم، وما سيتبعها من تضاعف مشكلات البطالة والفقر والتي تعمل جميعها على تغذية النزعة الانعزالية في المجتمعات وبين الدول.

تشير بعض القراءات أيضا إلى أن النظام الدولي مقبل على طور جديد يعد ما يحصل الآن من خلال أزمة كورونا أحد المنعطفات الأساسية التي تؤرخ له، والملاحظة الأهم التي تكاد تكون محل إجماع من الكثيرين أن كفة موازين القوة باتت تميل أكثر نحو الشرق، وأن الصين بعد نجاحها في تجاوز هذه الأزمة تؤكد صعودها المتسارع، فقد سجلت في هذه الأزمة نقاط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء، ومثل هذا سيقود لاحقا ربما إلى مراجعة التعاون في إطار الحلف الأطلسي خاصة في ظل التحول في أشكال التهديدات الأمنية. ناهيك عن المشكلات الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي

لعل أبرزها خروج بريطانيا منه، وفي كل هذه التطورات يبدو أن "الدولة" كوحدة سياسية، والحدود كمظهر خارجي لها الفائز الأكبر. أخيراً؛ يؤكد أنصار نظرية نهاية الدولة والحدود السياسية أن هذا المسار ليس خطأ مستقيماً، وإنما منكسر ولكن في اتجاه واحد، وبالتسليم مع هذه الفكرة فإن المؤكد أيضاً أن الكسر الذي أحدثه "فيروس كورونا" في هذا المسار عميق جداً وسيحتاج جبره إلى مدة زمنية أطول بكثير.

قائمة المراجع:

أولاً- توثيق الكتب

- بادي برتران، وفيدال دومينيك. (2016). *أوضاع العالم 2017*: من يحكم العالم. (نصير مروة) بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
- بول هيرست، وتومبسون جراهام. (1999). *مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم*. (ابراهيم فتحي) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- جوردن برانش. (2017). *الدولة الخرائطية: الخرائط والإقليم وجذور السيادة*. (جلال عز الدين، وعاطف معتمد،) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث.
- جون بيليس، وسميث ستيف. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. (مركز الخليج للأبحاث) دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- ديفيد ديلاوني. (2017). *الإقليم: مقدمة قصيرة*. (شيماء طه الريدي) القاهرة: مؤسسة هنداوي.
- زيغنيو بريجنسكي. (2004). *الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟* (عمر الأيوبي) بيروت: دار الكتاب العربي.

ثانياً - توثيق الدوريات والمجلات

- سعيد الصديقي. (01 04 2007). *الهجرة العالمية وحقوق المواطنة*. مجلة *السياسة الدولية* (168)، 22-31.

ثالثاً □ الأطروحات



- يحيى بوزيدي. (2019). المناطق الحدودية وأثرها على سياسات الدولة: دراسة حالة إيران بعد 2001 (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- رابعاً- توثيق المواقع الالكترونية
- باسل، درويش. (2020, 03 23). هذه مخاطر الرقابة الرقمية لمكافحة كورونا على الخصوصية. تاريخ الاسترداد 06 06 2020، من عربي21: <https://bit.ly/3h1ssy8>
- علي صلاح. (2020, 04 12). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا". تاريخ الاسترداد 04 05 2020، من مركز المستقبل: <https://bit.ly/3ccy1at>
- فرانس، برس. (2020, 04 03). بعد اعتذاره.. إيطاليا للأوروبي: كونوا أكثر شجاعة. تاريخ الاسترداد 06 06 2020، من العربية: <https://ara.tv/veetm>
- محررون. (2018, 06 01). رهاب الأجانب والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين في أوروبا. تاريخ الاسترداد 04 05 2020، من المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان: <https://bit.ly/3dg74Tl>
- محمد الشرقاوي. (2020, 03 30). التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية (الجزء 2). تاريخ الاسترداد 04 05 2020، من مركز الجزيرة للدراسات: <https://bit.ly/2KYoeZk>
- مركز الجزيرة للدراسات. (2020, 04 13). ما بعد وباء كوفيد 19: أي عالم يمكن توقعه؟ تاريخ الاسترداد 04 05 2020، من مركز الجزيرة للدراسات: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4644>
- هيئة التحرير. (2020, 03 25). كيف سيصبح النظام العالمي السياسي والاقتصادي بعد كورونا. تاريخ الاسترداد 04 05 2020، من العربي الجديد: <https://bit.ly/3cAEH1E>

- وحدة تحليل السياسات. (04 01, 2020). وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي. تاريخ الاسترداد 04 05, 2020، من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <https://bit.ly/2SyiE4e>
- ألكسندر بيتس، وكولبير بول. (11 03, 2018). الخلافات حول الهجرة تزعزع أوروبا. تاريخ الاسترداد 04 05, 2020، من المجلة: <https://bit.ly/2XZq5Fd>
- المحرر. (21 03, 2020). الرئيس الصربي مهاجماً أوروبا: التضامن ضد "كورونا" قصة خيالية على الورق. تاريخ الاسترداد 04 05, 2020، من جريدة الوطن: <https://bit.ly/3cG0oNP>
- COMMISSION, E. (06 03, 2020). *Guidelines for border management measures to protect health and ensure the availability of goods and essential services*. Retrieved 05 04, 2020, from ENENEUROPEAN COMMISSION: <https://bit.ly/3fgx0jr>
- Rafiq, S. (09 04, 2020). *Open Borders: Scapegoat in COVID-19 Response*. Retrieved 05 04, 2020, from YaleGlobal Online: <https://bit.ly/35sQxIN>
- Shachar, A. (01 03, 2020). *Borders in the Time of COVID-19*. Retrieved 05 04, 2020, from ethics and international affairs: <https://bit.ly/3d9AzpN>